شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
ASUNET

بعض الوثائق الاصلية تالفة

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

بالرسالة صفحات لم ترد بالاصل

جامعة الإسكندرية

كلية الآداب فرع دمنهور

قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية

العلاقات بين ولاية مصر والدولة العثمانية

فى القرن السابع عشر

رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب

أحمد عبدالعزيز على عيسى

لنيل درجة الدكتوراه فى الآداب من قسم التاريخ

والآثار المصرية والإسلامية (شعبة التاريخ)

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور: صلاح أحمد هريدى على

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة الإسكندرية - كلية الآداب - فرع دمنهور

١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م

قائمة الاختصارات

١- " " ما بين علامتى تنصيص يدل على مصطلح أو فقرة منقولة حرفياً.

٢- جـــ : جزء.

٣- س : سجل.

٤- ص : صفحة.

٥- ق : قسم.

٦- م : مادة.

المقـــدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

"الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى"

المقدمة

الدراسة التى أقدمها تحت عنوان "**العلاقات بين ولاية مصر والدولة العثمانية فى القرن السابع عشر**" ويرجع اختيار ذلك القرن لاختلافه عن القرنين السابق واللاحق؛ فالقرن السادس عشر يعتبر قرن التنظيمات العثمانية فى مصر، فلم تكتمل صورة العلاقات كما اكتملت فى القرن السابع عشر، علاوة على أن الدكتور/ صلاح أحمد هريدى تعرض لدراسة العلاقات المصرية العثمانية فى القرن السادس عشر. أما القرن الثامن عشر فنلاحظ أن الدولة العثمانية بدأت تضعف بدليل أنها بدأت تفقد أجزاء من أراضيها؛ فبدأت تضعف هيبة إدارتها فى مصر، بدليل الصراع الذى دار بين البيوتات المملوكية كان قد بلغ ذروته، فما كادت مصر تتخلص من أزمة حتى تدخل فى أخرى. وكان من الطبيعى أن يؤثر ذلك بالسلب على العلاقات بين مصر والدولة العثمانية. أما بالنسبة للقرن السابع عشر فنلاحظ أن الدولة العثمانية كانت ما تزال قوية، ولم تفقد أى جزء من أراضيها. وكانت قبضة إدارتها قوية على مصر. ومن ثَّم لم تتأثر العلاقات بينهما رغم الأزمات السياسية والاقتصادية التى كانت تمر بها فى تلك الفترة.

توضح هذه الدراسة مدى قوة العلاقات المصرية العثمانية فى النواحى السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، فمن الناحية السياسية خلال هذا القرن نلاحظ أن الدولة العثمانية كانت تحرص على استقرار أحوال مصر السياسية باعتبارها من أهم ولاياتها، مما يعطى ذلك للدولة العثمانية ثقلاً ووضعاً منفرداً، كما كانت مصر تساهم بدور بارز فى مساندة الدولة العثمانية فى حروبها، فلم تتأخر ولاية مصر لحظة واحدة عن تقديم المساعدة للدولة العثمانية بكافة أشكالها، وهو ما يوضح مدى تأثير العاطفة الدينية والولاء للسلطان العثمانى، ومن المؤكد لولا دور مصر - التى كان لها نصيباً كبيراً - فى ذلك لما تمكنت الدولة العثمانية من تحقيق أى انتصارات لها فى القرن السابع عشر.

أما من الناحية الاقتصادية فيظهر منها أن مصر كانت تتمتع بثراء واسع، وهو ما ساهم بدور كبير فى توسيع نطاق العملية التجارية مع الدولة العثمانية، فقد كانت

صادرات مصر العديدة تجد أسواقاً رائجة فى استانبول، مما ساعد على تحقيق الأرباح الكثيرة لكلا الطرفين، كما يظهر من الناحية الاقتصادية الوجود الاقتصادى الكبير للعثمانيين فى مصر. ومما يؤكد ثراءها الواسع أيضاً المخصصات الكبيرة التى كانت ترسلها مصر للمطابخ السلطانية من سكر، وأرز، وعدس، وحمص، وبهار ..... الخ.

أما بالنسبة للعلاقات الاجتماعية فهذه الدراسة تكشف عن مدى عمقها وقوتها ويظهر من خلالها كيف كانت الدولة العثمانية حريصة على أن تظهر بالصورة الإسلامية والتى تعطيها هيمنة روحية على مصر.

وتنقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول إضافة إلى المقدمة والخاتمة، أما الفصل الأول فيدور حول "**العلاقات السياسية بين ولاية مصر والدولة العثمانية**" وتحدثت فيه عن موقف الدولة العثمانية من الأحداث السياسية بولاية مصر، ومنها فتنة السباهية (٩٩٥ - ١٠١٨هـ/ ١٥٨٦ - ١٦٠٩م) وأسبابها السياسية والاقتصادية المتعلقة بالدولة العثمانية وأثر ذلك على مصر، وما قام به الجند السباهية ضد ممثلى الإدارة العثمانية فى مصر من أعمال مهينة، وما اتخذته الدولة العثمانية من إجراءات طوال تلك الفترة للقضاء على تلك الفتنة، إلى أن تم ذلك على يد محمد باشا قول قران (١٠١٦ - ١٠٢٠هـ/ ١٦٠٧ - ١٦١١م) والذى كان مكلفاً من قبل الدولة العثمانية بالقضاء على تلك الفتنة. كما تم التعرض لحادثة مقتل قيطاس بك (١٠٤٠هـ/ ١٦٣١م) على يد موسى باشا (جماد آخر - ذى الحجة ١٠٤٠ هـ/ يناير - يوليو ١٦٣١م) والتى أدت إلى خلعه على يد البكوات المماليك وتأييد الدولة العثمانية لذلك، حتى تستقر الأوضاع السياسية فى مصر، وبعدها أرسلت باشا آخر مكانه.

كما تناول هذا الفصل موقف الدولة العثمانية من رضوان بك الفقارى أمير الحج وطائفته والمساعى التى بذلت لإبعاده عن مصر أو التخلص منه وفشلها، إلى أن تم تعيينه أميراً على الحج مدى الحياة بأمر من السلطان العثمانى. كما كان للدولة العثمانية موقف من العربان، فقد حاولت - قدر المستطاع - عن طريق إدارتها فى مصر تحجيم نفوذهم والقضاء على تهديداتهم للأهالى بعد شكاوى الأهالى منهم للسلطان العثمانى.

ثم تطرق الحديث فى ذلك الفصل أيضاً عن دور ولاية مصر فى بعض حروب الدولة العثمانية، وتمثل ذلك فى مساعدتها للدولة العثمانية فى القضاء على الجلالية الذين كانوا يمثلون خطراً داهماً عليها، كما ساهمت القوات المرسلة من مصر بدور كبير فى التصدى للحركات الثورية التى قامت ضد الدولة العثمانية فى اليمن، فقد خصصت

جزءاً كبيراً من ميزانيتها وجنودها من أجل ذلك، إلى أن خرج اليمن نهائياً عن السيادة العثمانية فى عام (١٠٤٥هـ/ ١٦٣٥م). كما ساعدت مصر الدولة العثمانية فى حروبها فى الجبهة الصفوية بسبب العراق، فقد قدمت كثيراً من أفراد الأوجاقات العسكرية لفرض السيادة العثمانية على العراق، خاصة بعد سيطرة الصفويين عليها عام (١٠٤٣هـ/ ١٦٣٣م). وتكلل ذلك فى عام (١٠٤٨هـ/ ١٦٣٨م) فى عهد السلطان مراد الرابع (١٠٣٣ - ١٠٥٠هـ/ ١٦٢٣ - ١٦٤٠م) وعلى أثر ذلك عقدت معاهدة زهاب والتى رسمت الحدود بين العثمانيين والصفويين، وأعيد العراق إلى الحكم العثمانى، واستمرت الأوضاع بينهما مستقرة طوال القرن السابع عشر. كما قدمت مصر الكثير من المساعدات العسكرية والاقتصادية للدولة العثمانية من أجل فتح كريت، وقد استمر ذلك قرابة العشرين عاماً منذ عام (١٠٥٥ - ١٠٨٠هـ/ ١٦٤٥ - ١٦٦٩م) ونتيجة لذلك أصبحت كريت تابعة للدولة العثمانية.

وأخيراً يتناول هذا الفصل الإمدادات الحربية بين ولاية مصر والدولة العثمانية، فكانت الأولى ترسل للثانية البارود، والمدافع، والبنادق، والمشاق المستخدم فى صناعة السفن، والبكسماط وهو غذاء جاف معد للجنود أثناء الحروب والحصار، فى حين أن الدولة العثمانية كانت ترسل لمصر الحديد والنحاس والأخشاب بهدف الصناعات الحربية وصناعة السفن، ومن الملاحظ أن إمدادات مصر كانت تفوق إمدادات الدولة العثمانية على اعتبار أن مصر تابعة للدولة العثمانية.

ويتناول الفصل الثانى "**العلاقات الاقتصادية بين ولاية مصر والدولة العثمانية**" وتناولت فيه التجارة كأول مظهر لتلك العلاقات، ومدى حرص الدولة العثمانية على ضبط وتيسير وتشجيع العملية التجارية مع مصر، حتى تتحقق الفائدة المرجوة من التجارة. وكان من ضمن السبل التى أدت إلى توسيع نطاق العملية التجارية تأسيس الشركات التجارية، والوكالات، والحوانيت، وكانت أهم السلع التى تمت فيها عملية التبادل التجارى بين مصر والدولة العثمانية الأرز، والسكر، والبن، والبهار، وزيت الزيتون (المبارك) والزيت الحار، والكتان، والأقمشة، والثروة الحيوانية، وكانت تلك السلع تصدرها مصر للدولة العثمانية، فى حين أن الأخيرة كانت تصدر لمصر الزبيب، واللبان، والدخان، والأمشاط، والملاعق الخشبية،والملابس، والأحذية، والنحاس، ويظهر من خلال الحديث عن التجارة وجود حركة تجارية واسعة النطاق بين مصر والدولة العثمانية.

أما قانون الحظر والتسعير فيعد من المظاهر الاقتصادية المهمة والتى طبقتها الدولة العثمانية على ولاياتها ومنها مصر، فقانون الحظر كان يقضى بمنع بيع السلع للتجار الأجانب الذين كانوا يقدمون أسعاراً أعلى مما يقدمه التجار المحليون، بهدف توفير الاحتياجات الضرورية للأهالى، وحتى لا يشتد ساعد أعداء الدولة العثمانية عليها، وقد طبق هذا القانون على المواد الغذائية وبعض الخامات الصناعية. أما التسعير فهو الحد الأقصى من القيمة المقررة لأية سلعة، وقد عنيت الدولة العثمانية به بهدف توفير عوامل الرفاهية للأهالى، كما اهتمت الدولة أيضاً بتحديد أسعار العملات.

ثم تطرق الحديث إلى الاقتراض كظاهرة اقتصادية شاعت بين المصريين والعثمانيين، وكان الهدف من الاقتراض التجارة، أو شراء عقار، أو على سبيل السلف، وكثيراً ما قامت الدعاوى بين الطرفين بسبب قضايا الاقتراض، ونلاحظ من النماذج المعروضة أن المبلغ الذى كان يتم اقتراضه لا يوجد به ربا. أما بالنسبة لدور العثمانيين فى مجال الالتزام فى مصر فنجد أنه كان بسيطاً، لأن اهتمامهم فى الغالب كان منصباً على التجارة ذات الربح الوفير. وأخيراً تم التعرض لضبط مخلفات العثمانيين الموجودة بمصر من مختلف الفئات، وكان يتم تحريرها بعد خصم الديون والمصاريف، ثم ترسل إلى ورثة المتوفى باستانبول، كما كانت هناك تركات تؤول لبيت المال لمن لا وارث له، وتعطى تلك المخلفات صورة واضحة عن أوضاع العثمانيين الاقتصادية بمصر.

ويتعرض الفصل الثالث لـ" **أهم مخصصات ولاية مصر للمطابخ السلطانية**" فكان يتم تخصيص جزء من خزينة مصر لشراء المؤن والمواد الغذائية التى كانت تحتاجها المطابخ السلطانية، وقد اختلفت كميات نوع السلعة الواحدة المخصصة للمطابخ السلطانية من سنة لأخرى ما بين الزيادة والنقصان، وذلك حسب مطالب المطابخ السلطانية، أو لظروف مصر الاقتصادية والطبيعية، وكانت أهم السلع المخصصة لذلك هى السكر، والأرز، والعدس،والحمص، والبهار، والخيار الشنير، والدار صينى، والأشربة الهمايونية، كما تمت الإشارة إلى قيمة نولون بعض سنوات القرن السابع عشر، وقد اختلفت قيمة النولون تبعاً لحجم الإرسالية المخصصة للمطابخ السلطانية، وتعطى مخصصات مصر للمطابخ السلطانية صورة واضحة عن وضع مصر الاقتصادى المتميز فى تلك لفترة.

وعالج الفصل الرابع "**العلاقات الاجتماعية بين ولاية مصر والدولة العثمانية**" فتم التعرض للزواج والطلاق، فيعد الزواج من العلاقات الاجتماعية المهمة بين

المصريين والعثمانيين، خاصة أن الزواج بينهما فى بداية الحكم العثمانى كان ممنوعاً، ولكن نظراً لاستقرار العثمانيين بمصر حدثت زيجات عديدة، علاوة على حالات الطلاق. ثم تطرق الحديث بعد ذلك عن الدعاوى القضائية، فكثيراً ما قامت الدعاوى بين المصريين والعثمانيين بسبب الميراث وعتق الرقاب، وأحياناً التعدى والضرب، ويظهر من خلال تلك الدعاوى الإشارة إلى أسماء بعض المحاكم الشرعية فى استانبول. ثم انتقل الحديث بعد ذلك عن العلاقات العلمية ذات الطابع الدينى - فى معظمها - وما ساهم به بعض العلماء المصريين والعثمانيين فى تدعيم تلك العلاقات.

ومن العلاقات الاجتماعية المهمة أيضاً الأوقاف، فقد أولت الدولة العثمانية عناية بالأوقاف الموجودة بمصر عن طريق تعيين النظار عليها ضماناً لاستمرارها وعدم الإخلال بنظامها، كما ساهم بعض العثمانيين الموجودين بمصر فى الأوقاف وإن كان بنسبة بسيطة. كما تم الحديث عن محاولات الدولة العثمانية للحد من شرب الدخان وغلق الحانات، فكان يتم إصدار أوامر من الديوان العالى بخصوص ذلك بناءً على أوامر سلطانية، وتوزع تلك الأوامر على ثغور مصر وأقاليمها، وذلك حفاظاً على الأمن فى مصر. وفى نهاية هذا الفصل تم التعرض لموقف الدولة العثمانية من الأقباط بولاية مصر، ومدى حرصها على توفير سبل الإعاشة والاستقرار لهم، مما يعطى صورة واضحة عن التسامح الدينى الذى أولته الدولة العثمانية للأقباط.

أما الخاتمة فتشير إلى أهم النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة.

ولا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أتقدم بخالص شكرى وتقديرى إلى أستاذى الفاضل الدكتور / **صلاح أحمد هريدى**، لما خصنى به من عناية ورعاية منذ مرحلة الماجستير وحتى الآن، وإلى ما شاء الله تعالى، فكلمات الشكر والعرفان بالجميل لا تفيه حقه، كما أشكر أستاذى الدكتور/ **عاصم محروس عبدالمطلب** على ما أسداه لى من خدمات جليلة.

ولن أنسى أن أتوجه بخالص شكرى، وتقديرى **لوالدى** العزيز، وأخوىَّ **جمال** والدكتور **محمد**/ لما قدموه لى من عون ومساعدة، كما أشكر زميلىَّ الأستاذ/ **هيبة الله أحمد عبدالوهاب**، والأستاذ/ **رمضان محمود شعبان**، وأخيراً أتوجه بالشكر للسادة العاملين بدار الوثائق ودار الكتب المصرية على ما يقدمونه من خدمات لكل الباحثين.

الفصل الأول

العلاقات السياسية بين ولاية مصر والدولة العثمانية

أولاً: موقف الدولة العثمانية من الأحداث السياسية بولاية مصر

(١) فتنة السباهية (٩٩٥ - ١٠١٨هـ/ ١٥٨٦ - ١٦٠٩م).

(٢) حادثة مقتل قيطاس بك (١٠٤٠ هـ/ ١٦٣١م).

(٣) رضوان بك الفقارى وطائفته.

(٤) العربان

ثانياً: دور ولاية مصر فى بعض حروب الدولة العثمانية.

(١) القضاء على الجلالية.

(٢) اليمن.

(٣) الجبهة الصفوية.

(٤) فتح كريت.

ثالثاً: الإمدادات الحربية بين ولاية مصر والدولة العثمانية.

الفصل الأول

العلاقات السياسية بين ولاية مصر والدولة العثمانية

إن العلاقات السياسية بين ولاية مصر والدولة العثمانية، كانت تقوم على أساس تبعية الأولى للثانية، ومن ثم كان للدولة العثمانية موقف واضح من الأحداث السياسية فى مصر، فعند حدوث أى أزمة سياسية كانت تبذل قدر ما تستطيع لإنهاء تلك الأزمة، نظراً لوضع مصر المهم بالنسبة لها؛ كما كان لمصر دور بارز فى مساندة الدولة العثمانية فى حروبها، علاوة على توطيد النفوذ العثمانى فى بعض المناطق المفتوحة، ويدخل فى إطار العلاقات السياسية أيضاً الإمدادات الحربية المتبادلة بين ولاية مصر والدولة العثمانية.

أولاً: موقف الدولة العثمانية من الأحداث السياسية بولاية مصر.

فتنة السباهية[1] : (٩٩٥ - ١٠١٨هـ/ ١٥٨٦ - ١٦٠٩م).

بعد خضوع مصر للسيادة العثمانية عام (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م) أصبحت أهم ولاية عثمانية فى المشرق العربى؛ فكان السلاطين العثمانيون يعتبرونها ثانى ولاية فى الدولة بعد المجر[2] لذا كانوا يختارون

---

(١) **السباهية**: جند فرسان مفردها سباهى، وقد وجدت بمصر أوجاقات السباهية الثلاث وهم: الجنوللیان، والتفنكجيان،والجراكسة، وقد اختصت هذه الأوجاقات بالعمل فى الأقاليم،والمحافظة على الأمن فيها (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨، ص٤٤٨).

(٢) **ولاية المجر**: أو أنكروس، لم تكن المجر آنذاك هى المجر الحالية، فقد تكونت من المجر، وبوهيميا (تشيكوسلوفاكيا) (انظر: يليماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، المجلد الأول، ترجمة عدنان محمود سليمان، مراجعة محمود الأنصارى، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، استانبول، ١٩٩٨، ص٢٦٩)، وتمكن السلطان سليمان القانونى (٩٢٦ - ٩٧٤هـ/ ١٥٢٠ - ١٥٦٦م) من فتح المجر عام (٩٣٢هـ/ ١٥٢٦م) بعد حرب استمرت قرابة عام ونصف (انظر: محمد بن أبى السرور البكرى، تاريخ الدولة العثمانية وتوسعاتها وبدايات الحكم العثمانى فى بعض الولايات العربية (٦٩٦ - ١٠٥٥هـ/ ١٢٩٦ - ١٦٤٥م) من خلال مخطوط "نصرة أهل الإيمان بدولة آل عثمان"، جـ٢، تحقيق محمد عمر عبدالعزيز عمر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم التاريخ، عام ٢٠٠١، ص٤٧٥). وقد استمرت الأوضاع مستقرة فى ولاية المجر حتى بداية النصف الثانى من القرن السابع عشر؛ فحدثت بها بعض الاضطرابات وكان لمصر دور واضح فى إخمادها بفضل ما كانت ترسله من تجاريد عسكرية، ففى سنة (١٠٧١هـ/ ١٦٥٩م) استعاد الصدر العظم أحمد باشا كوبريللى نفوذ الدولة العثمانية على ولاية المجر، وقد أرسلت=